

انتقالات

أخبار العدالة الانتقالية من مختلف أنحاء العالم

يناير/كانون الثاني 2011

www.ictj.net/arabic

كما نصت الاتفاقية على استمرار المفاوضات بشأن القضايا الرئيسية على أمل أن يتسنى تسويتها بصورة مرضية مما يجعل خيار الوحدة جذاباً للجنوبيين.

غير أن الحوار بين الطرفين لم يكن سهلاً ولم تستثمر الخرطوم كثيراً في السعي لجعل خيار الوحدة جذاباً؛ كما لم تبذل جهداً يُذكر للتصالح مع الجنوب أو تقديم المساعدة له بعد عقدين من حرب مدمرة تركت المنطقة بلا بنية تحتية ولا مرافق أساسية. وقد أثار ذلك مشاعر الإحباط لدى الكثيرين من سكان جنوب السودان، وزاد من جاذبية خيار الانفصال.

وقد أصبح من المسلّم به الآن أن الجنوبيين سوف يصوتون من أجل الاستقلال، وسوف يكون انفصال الجنوب خسارة فادحة للخرطوم، إذ يعني انفصال ثلث أراضيه، وربع سكانه، وما يقدر بثلاثة أرباع ثروته الاحتياطية المعروفة من النفط.

س. كيف سيؤثر وجود النفط في الجنوب على الاستفتاء؟

محتويات النشرة

- 1..... صفحة جديدة في تاريخ السودان.
- 5 التقرير العالمي.
- 5 أفريقيا
- 8..... الأمريكيتان
- 11 آسيا
- 13 أوروبا
- 13..... الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- 15..... المنشورات
- 17..... جهود عظيمة الأثر

المركز الدولي
للعدالة
الانتقالية



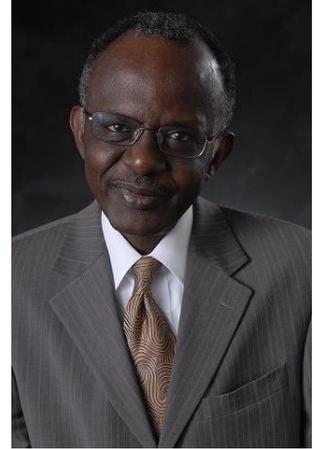
صفحة جديدة في تاريخ

السودان

مقابلة مع سليمان بالدو، مدير برنامج السودان في المركز الدولي للعدالة الانتقالية

س. في التاسع من يناير/كانون الثاني، بدأ الناخبون في جنوب السودان الإدلاء بأصواتهم في استفتاء على الاستقلال؛ هل لك أن تعطينا فكرة عامة عن الأسباب التي دعت إلى إجراء هذا الاستفتاء وأهميته ومآلاته؟

ج. لقد تم الاتفاق على إجراء استفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان بموجب اتفاقية السلام الشامل عام 2005 التي أسدلت الستار على الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب؛ وقد نصت هذه الاتفاقية، المبرمة بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في



الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان، على تقاسم السلطة والثروة بين الطرفين لفترة انتقالية مدتها ست سنوات.

انتقالات

غير أن هذا التركيز على نتائج الاستفتاء يكاد يخفي التوترات الداخلية الحاصلة في جنوب السودان، العرقية والإقليمية والسياسية. وتشعر الجماعات السياسية وجماعات المجتمع المدني المستقلة بالتهميش والتخويف من ثقل ونفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان المهيمنة على المنطقة. وبمجرد التوصل لقرار بشأن قضية الاستقلال، فلن تلبث هذه الخلافات أن تعود إلى الواجهة، ويصبح لزاماً معالجتها.

وأثناء الحرب الأهلية، قامت الخرطوم بتجنيد العديد من المجموعات التي تنوب عنها من داخل جنوب السودان؛ ومن ثم فإن الحرب الأهلية كانت أيضاً صراعاً بين الجنوب والجنوب. وفي أعقاب إبرام اتفاقية السلام الشامل عام 2005، سعى الجنوب لتحقيق المصالحة بين الجماعات التي كانت تتناحر فيما بينها من قبل؛ وتحقيقاً لهذا الهدف، أنشئت لجنة مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة للسلام والمصالحة من أجل معالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان الصراع بين الجنوبيين.

وقد نجحت اللجنتان في طرح قضايا حقوق الإنسان والمصالحة والمحاسبة على طاولة المفاوضات، وقامتا بتدريب الأشخاص، ورصد حقوق الإنسان، وإصدار تقارير بشأن الأوضاع إلى الحكومة.

ولكن لا يزال هناك شوط طويل يجب على الجنوب أن يقطعه قبل أن يحقق المصالحة بمعنى المصارحة وتحديد المسؤولية عما حدث. ولا تتحمل الحركة الشعبية لتحرير السودان المسؤولية عما ارتكبته قواتها من تجاوزات ضد الجنوبيين أثناء الحرب. ويبدو وكأن مفهوم المصالحة في الجنوب ليس في أذهان البعض سوى التصالح وتسوية الخلافات بين الفصائل والفرقاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان نفسها وليس المصالحة على صعيد الشعب بأكمله.

س. ما هو دور المركز الدولي للعدالة الانتقالية في الجنوب؟

ج. إن مشاركتنا في الجنوب لها محور تركيز محدد، ولكننا نسعى لمضاعفة الأثر المنشود من خلال التركيز على فئات ومجموعات تتمتع بقدرت على الوصول والتأثير في جنوب السودان. ونحن نقوم بمعظم نشاطنا بالاشتراك مع بعض المنظمات غير الحكومية القليلة العاملة هناك، وقد ساعدنا في تدريب أعضاء لجنة حقوق الإنسان ولجنة السلام على قضايا العدالة الانتقالية أيضاً.

ج. إن مسألة النفط سوف يكون لها أثر بالغ على مدى استعداد الطرفين لانتهاج منحى سلمي إزاء الاستفتاء، وقبول نتائجها. واتفاقية السلام الشامل تقضي بتقاسم العائدات النفطية مناصفة بين الشمال والجنوب؛ فبالرغم من وجود النفط في جنوب السودان، فإن البنية التحتية لمعالجته وتصديره - بما في ذلك خطوط الأنابيب ومعامل التكرير وميناء التصدير - توجد في الشمال.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة مذهلة من دخل جنوب السودان قدرها 98 في المائة تعتمد على نصيبه من النفط؛ ولكن المنطقة محاطة باليابسة من كافة الجهات، ولا مناص للجنوب من الاتفاق على تقاسم عائدات النفط مع الشمال. إنشاء خط جديد للأنابيب ومصافي للنفط قد يستغرق عدة سنوات.

أما الشمال فقد عاد النفط نقمة عليه. فقد كان الشمال في الأغلب والأعم يعتمد على نفسه في سد احتياجاته الزراعية، بل كان ينجح في تصدير ما يفيض من السلع الزراعية إلى الخارج؛ ولكن منذ الرواج النفطي الذي شهدته البلاد في أواخر التسعينيات، أخذ الشمال يهمل قطاعي الزراعة والصناعة شيئاً فشيئاً، متكللاً على عائداته النفطية التي أصبحت تشكل نحو 60 في المائة من دخله. والمحصلة النهائية لذلك هي أن الطرفين أصبحا مضطرين للتعاون معاً ضمناً لاستمرار تدفق العائدات النفطية لكل منهما.

س. هل يعد الاستفتاء بمثابة نقطة تحول بالنسبة للجنوب؟ وهل من شأنه أن يفسح المجال للشروع في معالجة إرث الماضي من العنف وآثار الحرب الأهلية؟

ج. في الوقت الراهن، تغطي قضية الاستفتاء على شؤون الحياة العامة بأكملها في جنوب السودان، وسوف تبقى الأمور على هذا النحو خلال الأسابيع المقبلة. وأعتقد أن هناك شعوراً كان سائداً في أوساط الجنوبيين مؤداه أن الاستفتاء سوف يؤدي إلى الاستقلال على الفور. ولكن الحقيقة هي أن النتائج لن تتكشف إلا بعد أسبوعين أو ثلاثة من انتهاء التصويت. فإذا ما كانت أغلبية الأصوات مؤيدة للاستقلال، فسوف تكون حينئذ فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، يسعى خلالها الطرفان لتسوية القضايا العالقة مثل ترسيم الحدود، والمواطنة، وتقسيم أصول ومسؤوليات الدولة. وخلال تلك الفترة أيضاً، سوف يتعين على الجنوب اختيار اسمه، وتحديد عملته، وعلاقاته الدبلوماسية والاقتصادية مع شمال السودان، ومع سائر الدول.

انتقالات

ففي ديسمبر/كانون الأول الماضي، ألقى الرئيس البشير خطاباً أعلن فيه أنه إذا قرر الجنوب الانفصال، فسوف يعود الشمال إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وسوف يجعل الإسلام ديانته الرسمية واللغة العربية لغته الرسمية، محذراً من أنه لن يكون هناك مجال للتنوع العرقي والثقافي.

وليس جنوب السودان وحده في هذا الصدد؛ فالشعور بالتمييز ومعاملة المواطنين من الدرجة الثانية هو شعور سائد كذلك في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ومنطقة أبيي؛ وسكان هذه المناطق، شأنهم شأن سكان جنوب السودان، يتحدرون من أصول إفريقية في الأغلب والأعم، ويؤمنون بمعتقدات إفريقية تقليدية، أو يتبعون أشكالاً شعبية من الإسلام. وقد خاض أهالي هذه الأقاليم الحرب الأهلية إلى جانب الجنوب، رغم أنها تقع في الشمال من الناحية الجغرافية. وأي عبث بالتنازلات المتعلقة بالتنوع الديني والثقافي التي انطوت عليها اتفاقية السلام الشامل من شأنه أن يشعل اضطرابات جديدة في "الجنوب" الجديد لدولة شمال السودان.

و نعمل حالياً على تنفيذ برنامج لتدريب نشطاء الكنيسة الكاثوليكية في جنوب السودان ممن يقومون بدور نشط في حلّ النزاع على المستوى المحلي، ويسعون لتحقيق المصالحة بين الجماعات التي تصادمت بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، أو بسبب الحدود أو غير ذلك من القضايا المحلية. ونسعى لتشجيع هؤلاء على استخدام مفاهيم العدالة الانتقالية، واحتذاء أفضل الممارسات في برامجهم المستمرة.

س. ما هي الآثار المحتملة للاستفتاء على الصراع الدائر في دارفور؟

ج. لقد شهدت الأسابيع الماضية تصاعداً في العنف في دارفور. فقد صعدت الحكومة هجماتها في دارفور مستغلةً انشغال المجتمع الدولي بقضية الشمال والجنوب؛ كما تسعى لإضعاف حركات التمرد الدار فورية غير المنخرطة في عملية السلام مع الحكومة. وفي أعقاب الاستفتاء، أتوقع أن تتوحد الحركات الدار فورية مطالبةً بمزيد من التنازلات السياسية من الخرطوم قبل عودتها للمشاركة في المحادثات؛ عندها ستكون الخرطوم أضعف سياسياً واقتصادياً بسبب انفصال الجنوب. وسعيًا للتظاهر بعكس ذلك، سوف تقدم الحكومة على تصعيد هجماتها على جماعات التمرد في دارفور؛ بل إن الأوضاع الأمنية في دارفور قد بدأت في التدهور الخطير قبل الاستفتاء.

فدارفور تقع في صميم شمال السودان، وليست لها مطالب انفصالية؛ وإنما تناضل الحركات المسلحة الدار فورية لإنهاء عقود من الإهمال السياسي والاقتصادي الذي يعاني منه الإقليم.

س. هل تعتقد أن المناخ السياسي السائد في شمال السودان سوف يتغير إذا ما صوت جنوب السودان لصالح الاستقلال؟

ج. هناك احتمال كبير لأن يتغير هذا المناخ إلى الأسوأ؛ فاتفاقية السلام الشامل أتاحت مجالاً للتنظيم الاجتماعي، والنشاط السياسي والحقوق، كما خلقت مساحة لوسائل الإعلام؛ ولكن فترة الست سنوات الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقية سوف تنتهي في التاسع من يناير/كانون الثاني، وقد صدرت عن الحكومة مؤشرات توحى بأنها سوف تكون بعد الاستفتاء أقل احتمالاً وأشد ضيقاً بالمعارضة السياسية والديمقراطية والنشاط الحقوق.

- “ICC urged to investigate Ivory Coast,” *Radio Netherlands Worldwide*
<http://www.rnw.nl/international-justice/article/icc-urged-investigate-ivory-coast>
- “Cote d’Ivoire: ICC ready to investigate crimes in Cote d’Ivoire,” *Afrique en ligne*
<http://www.afriquejet.com/news/afrique-news/cote-d-ivoire-icc-ready-to-investigate-crimes-in-cote-d-ivoire-2010122264995.html>

جمهورية الكونغو الديمقراطية/جمهورية إفريقيا الوسطى

من المقرر أن تبدأ في الحادي عشر من يناير/كانون الثاني محاكمة جان بيار بيمبا غومبو أمام المحكمة الجنائية الدولية، بعد تأجيلها من مواعيد الأصيل في الثاني والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، رفض قضاة المحكمة طلب نائب الرئيس الكونغولي السابق إطلاق سراحه من المعتقل ريثما يتم تقديمه للمحاكمة، بسبب فداحة التهم المؤكدة الموجهة إليه، وخوفاً من عدم مثوله أمام المحكمة إذا ما تم إخلاء سبيله وقد وجهت إلى بيمبا تهمة التورط في جرائم الحرب المزعومة مثل الاغتصاب والنهب والقتل العمد، ارتكبتها قواته في جمهورية إفريقيا الوسطى خلال عامي 2002 و2003.

وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، أمرت محكمة استئناف فرنسية بتسليم كاليكستي مباروشيماننا من فرنسا إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وهو زعيم إحدى جماعات التمرد الرواندية متهم بالتخطيط لجرائم الاغتصاب الجماعي وغيره من الجرائم التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتقل مباروشيماننا في باريس في 11 أكتوبر/تشرين الأول بعد أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقه في سبتمبر/أيلول بتهمة ارتكاب 11 من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال وجنوب كيفو عام 2009.

- “Judges reject Bemba’s release request,” *Bemba Trial*

اندلعت أعمال العنف السياسي في ساحل العاج في أعقاب الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 28 نوفمبر/تشرين الثاني، وانتهت بإعلان كلا المرشحين المتنافسين فيها – الرئيس الحالي لوران غباغبو وزعيم المعارضة الحسن وتارا – الفوز بها. وأعلنت اللجنة الانتخابية فوز وتارا، ثم أقرت الأمم المتحدة نتائجها فيما بعد.

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة حتى 28 ديسمبر/كانون الأول، فقد قُتل أكثر من 170 شخصاً على أيدي قوات الأمن، معظمهم من الموالين لغباغبو، في حين اعتُقل أكثر من 470 شخصاً، وتعرض 90 للتعذيب، واختفى 24 آخرون. وأدت أعمال العنف إلى نزوح نحو 20 ألف شخص إلى شرقي ليبيريا، وقال مسؤولون ليبيريون إن البلاد تستعد لاستقبال نحو 100 ألف لاجئ.

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول، دعا رئيس الوزراء العاجي المعارض غيلوم سورو المحكمة الجنائية الدولية لإرسال بعثة للتحقيق في الأحداث التي أعقبت الجولة الثانية من الانتخابات. وكان المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية مورينو أوكامبو قد أعلن في 21 ديسمبر/كانون الأول أن المحكمة ترصد بكل اهتمام الأوضاع في ساحل العاج، وأنها مستعدة للتحقيق وتحريك الدعاوى القضائية إذا ما ثبت وقوع جرائم مشمولة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مثل الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو جرائم ضد الإنسانية.

- “Liberia Expecting 100,000 Ivory Coast Refugees, Wants Help, Minister Says,” *Bloomberg*
<http://www.bloomberg.com/news/2010-12-29/liberia-expecting-100-000-ivory-coast-refugees-minister-says.html%20>

انتقالات

<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-11996652>

- “Kenya: International Court ‘Best Hope Yet’ for Victims,” ICTJ
<http://ictj.org/en/news/press/release/4316.html>
- “MPs’ vote sets stage for Kenya to cut ties with ICC,” *Daily Nation*
<http://www.nation.co.ke/News/politics/MPs%20vote%20sets%20stage%20for%20Kenya%20to%20cut%20ties/-/1064/1077788/-/yo9wvg/-/>
- “TJRC chair Kiplagat steps aside,” *Daily Nation*
<http://www.nation.co.ke/News/politics/-/1064/1045222/-/77roau/-/>

ليبيريا

في 17 ديسمبر/كانون الأول، طلب مجلس الأمن الدولي من الحكومة الليبيرية تجميد أصول الرئيس السابق تشارلز تيلور الذي تجري محاكمته أمام المحكمة الخاصة لسيراليون بتهمة ارتكاب جرائم الحرب في سيراليون خلال التسعينيات. وأعلنت الأمم المتحدة فرض هذا التجميد لأن معظم تلك الأصول قد تم الحصول عليها عن طريق انتزاع وبيع ما عرف بـ “الماس الدموي” المستخرج بصورة غير مشروعة أثناء الصراع في سيراليون.

وفي 17 ديسمبر/كانون الأول أيضاً، وافق مجلس الأمن الدولي على قرار يفرض عقوبات تهدف إلى وضع حد لأي دعم للصراع مستمد من التمويل غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك “الماس الدموي”، والاتجار في الأسلحة وغير ذلك من المصادر.

- “Liberia: UN demands Government take action to freeze former warlord’s assets,” *UN News Centre*
<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37107>

نيجيريا

أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو في 18 نوفمبر/تشرين الثاني أن المحكمة الجنائية الدولية فتحت تحقيقات تمهيدية بشأن نيجيريا وهندوراس.

<http://www.bembatrial.org/2010/12/judges-reject-bemba's-release-request/>

- “French court orders DRC rape suspect sent to the Hague,” *Reuters*
<http://af.reuters.com/article/topNews/idAFJ0E6A20QI20101103>

كينيا

في 15 ديسمبر/كانون الأول، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو مذكرات باستدعاء ست من الشخصيات الكينية البارزة إلى المحكمة الجنائية الدولية بزعم أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في أعقاب الانتخابات الرئاسية عام 2007. ويؤكد المشتبه فيهم الستة جميعاً براءتهم، ومن بينهم ثلاثة وزراء ورئيس شرطة سابق؛ وقال خمسة منهم إنهم سوف يمثلون طواعية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتعد هذه أفضل فرصة لتحقيق العدالة تسنح حتى الآن أمام ضحايا العنف الذي تلا الانتخابات وأدى إلى سقوط نحو 1300 قتيل، ونزوح 500 ألف آخرين.

وفي 22 ديسمبر/كانون الأول أقر البرلمان الكيني اقتراحاً يطلب من الحكومة إلغاء قانون الجرائم الدولية، مما يعني انسحاب كينيا فعلياً من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا أيدت الحكومة هذا الاقتراح، فسوف يدخل الانسحاب من النظام الأساسي للمحكمة الدولية حيز التنفيذ بعد سنة من هذا التاريخ، ولن يؤثر على التزامات كينيا بالتعاون مع التحقيق الجاري للمحكمة الجنائية الدولية. يُذكر أن كينيا هي من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي منذ عام 2005.

وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني، تنحى بيثويل كيبلاغات، الرئيس السابق للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا، عن منصبه في أعقاب الادعاءات التي ردها الكثير من النشطاء و منظمات الضحايا والمنظمات الحقوقية، بما في ذلك المركز الدولي للعدالة الانتقالية، والتي تتهمه بالتحيز وسوء السلوك. وسيمثل كيبلاغات في 29 أكتوبر/تشرين الأول أمام محكمة قام بتشكيلها رئيس المحكمة العليا الكينية إيفان غيشيرو بغية التحقيق فيما نسب إلى الرئيس السابق للجنة من “ممارسات لأخلاقية وافتقار للنزاهة”.

- “Kenya election violence: ICC names suspects,” *BBC*

انتقالات

- "Rwandan genocide archives open in Kigali," *Radio Netherlands Worldwide* <http://www.rnw.nl/international-justice/article/rwandan-genocide-archives-open-kigali>
- "Rwanda: Security Council Sets Up Body to Take Over From ICTR," *allAfrica* <http://allafrica.com/stories/201012260007.html>
- "ICC opens preliminary investigations in Honduras and Nigeria," *The Hague Justice Portal* <http://www.haguejusticeportal.net/smartsite.html?id=12294>
- "Nigeria: ICC is Analysing Jos Crisis, Says Prosecutor," *allAfrica* <http://allafrica.com/stories/201011080072.html>

السودان

فُتحت مراكز الاقتراع أمام الناخبين في 9 يناير/كانون الثاني إيداناً ببدء الاستفتاء على استقلال جنوب السودان. ويجري هذا الاستفتاء بموجب اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 المبرمة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي الاتفاقية التي أسدلت الستار على صراع أهلي دام عقدين من الزمن بين شمال وجنوب السودان.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت منظمة "نوت أون أور ووتش" (ليس ونحن بالمرصاد)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في الولايات المتحدة، عن إقامة شراكة بينها وبين الأمم المتحدة، وغوغل، ومبادرة هارفارد الإنسانية لاستخدام صور الأقمار الاصطناعية لرصد الأوضاع على الأرض في السودان في أعقاب الاستفتاء. وسوف يعمل هذا المشروع على إتاحة صور الأقمار الاصطناعية التجارية لمن يرغب في الاطلاع عليها في غضون 24 ساعة، بدلاً من فترة الأسبوعين المعتادة؛ وسوف يعكف مراقبو الأمم المتحدة وخبراء تحليل صور الأقمار الاصطناعية على فحص هذه الصور بحثاً عن أدلة على وقوع نزوح جماعي، أو تدمير للقرى، أو غير ذلك من مؤشرات العنف.

وقد صرح أحد كبار المسؤولين في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان في 20 ديسمبر/كانون الأول بأنه ما لم تتم تسوية القضايا العالقة – مثل ترسيم الحدود وتقسيم العائدات النفطية ووضع منطقة أبيي – قبل 9 يناير/كانون الثاني، فسوف يكون التصويت إجراءً سياسياً صرفاً، ولن يكون له أثر على أرض الواقع. وقد أرسيت هذه الشروط السابقة في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005.

- "George Clooney-backed satellite project to monitor volatile Sudan," *Christian Science*

تم افتتاح "أرشيف الإبادة الجماعية الرواندية" للجمهور في العاصمة كيغالي في 6 ديسمبر/كانون الأول؛ ويضم الأرشيف أكثر من 20 ألفاً من الصور الفوتوغرافية والوثائق المكتوبة والسمعية البصرية المتعلقة بالإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994. وقد أنشئ الأرشيف في إطار مشروع مشترك بين الحكومة الرواندية ومنظمة "إيجيس تراست"، وهي منظمة غير حكومية تتخذ بريطانيا مقراً لها، ويهدف إلى جمع وحفظ المواد القائمة، والبحث عن المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية، وتسجيل إفادات الناجين.

وفي 22 ديسمبر/كانون الأول، قرر مجلس الأمن الدولي إنشاء الآلية الدولية المتبقيّة للمحاكم الجنائية، وهي آلية من فرعين تنهض بمسؤولية إتمام المهام المتبقيّة من عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة؛ ومن المقرر أن يشرع فرع رواندا في تنفيذ مهامه في الأول من يوليو/تموز 2010، قبل إغلاق المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا. ولا يزال تسعة من المشتبه فيهم الذين تسعى هذه المحكمة للقبض عليهم طلقاء.

وقد رحب أعضاء مجلس الأمن الدولي بإنشاء الآلية الدولية المذكورة باعتبارها إجراءً ينطوي على رسالة قوية مناهضة للإفلات من العقاب، ويسهم في الحفاظ على هاتين المحكمتين الدوليتين. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر "يوغسلافيا السابقة" ص 8.

انتقالات

ومعاناتهم. و"ميموريا أبيرتا" عبارة عن تحالف منظمات حقوقية تكرس جهودها للحفاظ على ذكرى الانتهاكات التي وقعت إبان حقبة النظام الاستبدادي في الأرجنتين عن طريق جمع وحفظ المعلومات والأدلة. ويمكن الاطلاع على هذه المجموعة على الموقع التالي:
<http://www.memoriaabierta.org.ar>

وفي 22 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت محكمة مدنية في قرطبة حكماً بالسجن المؤبد على خورخي فيديلا، الدكتاتور العسكري الذي حكم البلاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1976 و1981، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الاختطاف، والتعذيب، والقتل العمد إبان ما عرف باسم "الحرب القذرة" التي شهدتها الأرجنتين ما بين 1976 و1983. وقد أتهم نظام فيديلا بالوقوف وراء أكثر من 30 ألف حالة اختفاء، وإدارة أكثر من 500 معتقل سري احتجز فيه الآلاف من الأشخاص، وتعرض الكثيرون منهم للتعذيب والإعدام. كما صدرت أحكام قضائية ضد القائد العسكري السابق لوتسيانو بنيامين مينديز و21 آخرين من أفراد الشرطة والجيش بتهمة التورط في جرائم ارتكبت أثناء الفترة نفسها.

وفي 21 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت محكمة فيدرالية أحكاماً بالسجن المؤبد على 12 من المسؤولين السابقين في الجيش والشرطة بتهمة التورط في جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في ثلاثة مراكز اعتقال سرية، هي نادي أتليتيكو والبانكو الأوليمبو، أثناء حقبة الحكم الدكتاتوري العسكري. وتشمل التهم الموجهة إليهم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وحالات الاختفاء والاختطاف والتعذيب. كما حُكم على ثلاثة مسؤولين سابقين في الجيش بالسجن لمدة 25 عاماً، وصدر حكم ببراءة أحد المشتبه فيهم.

- "‘Vestigios’ de la dictadura argentina alimentan la memoria colectiva en web," *ABC*
<http://www.abc.es/agencias/noticia.asp?noticia=626624>
- "Otro Cordobazo para Videla y Menéndez," *Pagina 12*
<http://www.pagina12.com.ar/diario/elpais/1-159202-2010-12-23.html>
- "Prisión perpetua para el ‘Turco Julián’ y 25 años de cárcel a Miarra y Guglielminetti," *Perfil*

Monitor

<http://www.csmonitor.com/Science/2010/12/29/George-Clooney-backed-satellite-project-to-monitor-volatile-Sudan>

- Satellite Sentinel <http://www.satsentinel.org/>
- «Unresolved Issues Will Render Referendum ‘Illegitimate’ Warns Sudan Party Official,» *Voice of America*
<http://www.voanews.com/english/news/africa/112636534.html>

أو غندا

في 25 نوفمبر/تشرين الثاني، قدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الكونغرس الأمريكي استراتيجية للاسترشاد بها فيما تقدمه الولايات المتحدة من دعم لأوغندا لنزع أسلحة جيش الرب للمقاومة الذي عهد عنه شن هجمات على المدنيين واختطاف الأطفال في شمالي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوخى هذه الاستراتيجية أربعة أهداف رئيسية: زيادة حماية المدنيين؛ واعتقال كبار أعضاء جيش الرب للمقاومة ممن بينهم الزعيم جوزيف كوني؛ وتشجيع مقاتلي هذا الجيش على التخلي عنه، ونزع أسلحتهم، وتسريحهم، وإعادة دمجهم في المجتمع؛ وزيادة المساعدات الإنسانية للمجتمعات المتضررة. وقد تولدت هذه الاستراتيجية عن مشروع قانون نزع أسلحة جيش الرب للمقاومة وتعافي شمال أوغندا الذي وقع عليه الرئيس أوباما في مايو/أيار 2010 ليُدخل حيز التنفيذ.

- "Strategy to Support the Disarmament of the Lord's Resistance Army," *White House*
http://pulitzercenter.org/sites/default/files/WhiteHouseLRAStrategy_opt.pdf

الأمريكيان

الأرجنتين

أطلق تحالف المنظمات الحقوقية المعروف باسم "ميموريا أبيرتا" نصياً تذكاريًا على موقعه الإلكتروني بعنوان "فيسنيجيوس" (أي "الأثار الباقية")، وهو نصب إلكتروني يعرض صوراً فوتوغرافية للأشياء التي احتفظ بها الناجون وأقارب ضحايا الحقبة الدكتاتورية لإحياء ذكرى أحبائهم

<http://ictj.org/en/news/press/release/4320.html>

http://www.perfil.com/contenidos/2010/12/21/noticia_0040.html

تشيلي

في 17 ديسمبر/كانون الأول، دانت محكمة فرنسية 13 مسؤولاً تشيلياً سابقاً بتهمة التورط في اختطاف وتعذيب واختفاء أربعة مواطنين فرنسيين أثناء حقبة الحكم العسكري بقيادة أوغسطو بينوشيه بين عامي 1973 و1990. ومن بين المدانين اثنان حكم عليهما بالسجن المؤبد، هما خوان مانويل كونتريراس سيبولفيدا، الرئيس السابق لجهاز الشرطة السري لبينوشيه، وعقيد في الجيش يدعى أوكتافيو إسبينوزا برافو؛ وحكمت المحكمة ببراءة أحد المشتبه فيهم. وحوكم المسؤولون الأربعة عشر غيابياً، بعد أن رفضوا المثول أمام المحكمة بالرغم من صدور أوامر دولية بالقبض عليهم.

- “French court convicts 13 Pinochet-era officials,” *Associated Press*
<http://www.washingtontimes.com/news/2010/dec/17/french-court-convicts-13-pinochet-era-officials/>

كولومبيا

في 13 ديسمبر/كانون الأول، أقر مجلس النواب الكولومبي مسودة قانون بشأن جبر الضرر للضحايا، بعد تعديل النص على نحو يجعله مقصوراً على ضحايا العنف الذي وقع بعد عام 1991. وكان هذا القرار محل انتقاد من جانب منظمات حقوق الإنسان والمعارضة السياسية لأنه يستثني آلاف الأفراد الذين تضرروا من أعمال العنف التي وقعت قبل عام 1991. ويتعين على مجلس النواب الآن مراجعة مشروع القانون في جلسات أخرى قبل أن يصبح قانوناً نافذاً.

وفي 2 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت محكمة بوغوتا العليا حكماً بالسجن لمدة ثماني سنوات على قائد القوات شبه العسكرية خورخي إيفان لافيردي زاباتا، المعروف باسم "الإيغوانو"، بتهمة التورط في عدة جرائم قتل و25 مجزرة نفذتها القوات المتحدة للدفاع الذاتي. وأثناء الإجراءات القضائية، اعترف لافيردي بقتل أكثر من 100 شخص، وإصدار أوامر بقتل 4000 آخرين. وبموجب عملية العدالة والسلام الرامية لتعزيز إجراءات تسريح عناصر القوات شبه العسكرية والإدلاء بالاعترافات، تم تخفيف حكم السجن لمدة 40 سنة الصادر على لافيردي

بوليفيا

أعلن الرئيس البوليفي إيفو موراليس في 22 ديسمبر/كانون الأول التزامه بتحديد السجلات العسكرية التي قبل إنها تحتوي على معلومات عن موقع رفات زعماء المعارضة السياسية الذين اختفوا عام 1980. ودعا موراليس أهالي المختفين لمساعدته في فحص الوثائق العسكرية التي أخرجت من قائمة الوثائق السرية، والتي تحتوي على معلومات عن أنشطة وقعت في عهد الحكومات الدكتاتورية السابقة.

- “Evo acompañará a familiares a buscar archivos militares,” *FMBolivia*
<http://www.fmbolivia.tv/2010/12/evo-acompanara-a-familiares-a-buscar-archivos-militares/>

البرازيل

في حكم قضائي صدر في 14 ديسمبر/كانون الأول، ألغت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في الواقع الفعلي قانون العفو البرازيلي لسنة 1979، حيث قضت ببطان الحواجز الواردة في القانون والتي تحول دون التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، باعتبارها مناقية للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وذهبت المحكمة في حكمها الصادر في قضية "غوميز لاند ضد البرازيل" إلى أن البرازيل تتحمل مسؤولية التعذيب والإعدام التعسفي والاختفاء القسري لاثنتين وستين شخصاً خلال الفترة بين عامي 1972 و1974.

وأمرت المحكمة الحكومة بتقديم تعويضات للضحايا أو الأقارب المباشرين، وإجراء تحقيق جنائي بشأن العملية العسكرية التي جرت خلال الفترة 1972-1974، وأسفرت عن وقوع تلك الانتهاكات. وقال المركز الدولي للعدالة الانتقالية، إن الحكم القضائي يؤكد أنه لا يجوز تأويل عفو عام 1979 على أنه يضيء حماية لعناصر الجيش الذين اقترفوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وبحسب المركز يعد الحكم بمثابة خطوة تاريخية نحو تحقيق العدالة.

- “Brazil: Amnesty to Tortures Nullified in Historic Ruling,” ICTJ

انتقالات

- “Cicig se queda en el país hasta septiembre de 2013,” *Prensa Libre*
http://prensalibre.com/noticias/Cicig-queda-pais-septiembre_0_394160620.html

هندوراس

أعلن المدعى العام في المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو في 18 نوفمبر/تشرين الثاني أن المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقات تمهيدية بشأن نيجيريا وهندوراس (للمزيد من المعلومات، انظر "نيجيريا" ص 4). أما التحقيق المعني بهندوراس فسوف يركز على الأحداث التي اكتتفت الانقلاب العسكري في يونيو/حزيران 2009 الذي أطاح بالرئيس مانويل زيلايا. خلال الأسابيع التالية للانقلاب، أفادت منظمات حقوق الإنسان بوقوع انتهاكات خطيرة ضد الصحفيين والنشطاء، من بينها الاختطاف والتعذيب والقتل.

- “ICC prosecutor opens probes into Nigeria, Honduras,” *Radio Netherlands Worldwide*
<http://www.rnw.nl/international-justice/article/icc-prosecutor-opens-probes-nigeria-honduras>

بيرو

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء في 30 نوفمبر/تشرين الثاني أن إدارة سجلات الضحايا حددت أسماء 21274 من ضحايا العنف من طرفي الصراع الذي شهدته البلاد خلال الفترة بين عامي 1980 و2000، وسوف تكون حالات هؤلاء الضحايا مشمولة بجبر الضرر. وتشمل الحالات المؤهلة للحصول على تعويضات حالات القتل العمد، والاختفاء، والاعتصاب، والعاهات الناجمة عن العنف. وكانت لجنة الحقيقة والمصالحة المسؤولة عن التحقيق في أعمال العنف التي وقعت خلال الفترة 1980-2000 قد أصدرت تقريرها النهائي عام 2003، وقدرت فيه عدد الضحايا بنحو 70 ألفاً.

- “Perú: 21 mil 274 casos de víctimas del terrorismo recibirían reparación económica,” *Radio Onda Azul*
<http://www.radioondaazul.com/?c=noticia&id=12147>

إلى ثماني سنوات، وأمر القائد السابق للقوات المتحدة للدفاع الذاتي بتقديم تعويضات مؤقتة لمائة وسبعين حالة.

وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، أقر مجلس النواب الكولومبي مشروع قانون لمعالجة الوضع القانوني لنحو 17000 من أفراد القوات شبه العسكرية الذين تم تسريحهم، ممن لم تُوجَّه إليهم تهمة جنائية، ولكن لم يصدر عفو عنهم يشمل سلوكهم الجنائي الناجم عن ارتباطهم بمنظمات إجرامية. وقد جاء صدور مشروع القانون استجابة لحكم أصدرته المحكمة الدستورية في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، يقضي بإلغاء قانون يخضع تسوية أوضاع هؤلاء الأفراد لتقدير النيابة. أما القانون الجديد فهو يقضي بإرساء آلية غير قضائية للاعترافات في مقابل إصدار حكم مع وقف التنفيذ؛ كما ينص القانون على ألا تسري هذه الفوائد على الأعضاء السابقين في الجماعات شبه العسكرية الذين ارتكبوا جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية.

- “House approves adapted Victims Law,” *Colombia Reports*
<http://colombiareports.com/colombia-news/news/13387>
- “‘El Iguano’ condenado por masacres y asesinatos políticos,” *VerdadAbierta*
http://www.verdadabierta.com/index.php?option=com_content&id=2895
- “Ley evita que confesiones de desmovilizados sean usadas en procesos judiciales,” *VerdadAbierta*
http://www.verdadabierta.com/index.php?option=com_content&id=2924

غواتيمالا

في 20 ديسمبر/كانون الأول، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد تفويض اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا حتى سبتمبر/أيلول 2013. وكان الرئيس الغواتيمالي ألفارو غولوم قد طلب هذا التمديد لمدة سنتين في 6 أكتوبر/تشرين الأول؛ وبعد اعتماد هذا التمديد، حصّت الأمم المتحدة الحكومة الغواتيمالية على التركيز على تعزيز المؤسسات الدائمة داخل غواتيمالا المسؤولة عن ترسيخ سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان.

بنغلاديش

وجهت الحكومة البنغلاديشية دعوة إلى المبعوث الأمريكي الخاص المعني بجرائم الحرب ستيفن راب لرصد ومساعدة إجراءات محكمة جرائم الحرب التي أنشئت للتحقيق في صراع عام 1971 بين شرق وغرب باكستان الذي انتهى باستقلال بنغلاديش. ومن المحتمل أن يكون هذا الصراع قد أسفر عن مقتل ما يتراوح بين مليون وثلاثة ملايين شخص. وقد جاءت الدعوة بعد أن أعرب محامون دوليون ومنظمات حقوق الإنسان عن قلقهم بشأن مدى التزام هذه المحكمة بالمعايير الدولية.

- “War crimes trial: US special envoy to assist Bangladesh,” *Indo-Asian News Service*
<http://www.newkerala.com/news/world/fullnews-94176.html>

بورما

في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، وفي أول انتخابات وطنية تشهدها بورما منذ 20 عاماً، فاز الحزب الاتحادي للتضامن والتنمية، الذي يحظى بتأييد المؤسسة العسكرية، بأكثر من 78 في المائة من المقاعد المتنافس عليها في البرلمان، مما يضمن للجيش الهيمنة على المجالس النيابية على المستويات الوطنية والإقليمية. وقوبلت الانتخابات بتنديد دولي لإخلالها بمعايير الحرية والعدالة، وامتنع حزب المعارضة الرئيسي – وهو الرابطة الوطنية للديمقراطية – عن المشاركة في الانتخابات احتجاجاً على قوانين الانتخابات.

وفي 13 نوفمبر/تشرين الثاني، رفعت السلطات الإقامة الجبرية عن الزعيمة المناضلة من أجل الديمقراطية أونغ سان سو تشي؛ وفي أعقاب ذلك صرحت بأنها سوف تسعى لإجراء حوار مع زعماء مجلس الحكم العسكري، مؤكدة ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية. وقالت أونغ سان سو تشي إنها سوف تنظر في الاعتراف بالبرلمان المنتخب في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، وتأييد تخفيف العقوبات الدولية، إذا كان هيكل الحكم الجديد يفسح المجال لحوار سياسي مجدٍ.

- “Burmese election results show sweeping victory for pro-military party,” *The Star*

<http://www.thestar.com/news/world/article/88678>

- “Suu Kyi urges ‘real genuine talks’ with junta,” *Washington Post*
<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/11/15/AR2010111507472.html>

كوريا الشمالية

أعلن مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية في 6 ديسمبر/كانون الأول أن المحكمة قد فتحت تحقيقاً تمهيدياً بشأن الهجمات التي شنتها كوريا الشمالية على أراضي كوريا الجنوبية. والغرض من هذا التحقيق هو لتحديد إذا كان حادث إغراق بارجة حربية كورية جنوبية في 26 مارس/آذار وحادثة قصف أراضي كوريا الجنوبية في 23 نوفمبر/تشرين الثاني يشكلان جرائم حرب مشمولة باختصاص المحكمة.

- “ICC Prosecutor: alleged war crimes in the territory of the Republic of Korea under preliminary examination,” *ICC OTP*
<http://www.icc-cpi.int/NR/exeres/204FAB0A-28AC-4310-A933-DB4F4215C9DA.htm>
- “ICC Prosecutor to Conduct Preliminary Examination into Possible N. Korean War Crimes,” *Voice of America*
<http://www.voanews.com/english/news/asia/111403179.html>

الفلبين

أعلنت المحكمة العليا الفلبينية في 7 ديسمبر/كانون الأول عدم دستورية لجنة الحقيقة التي اقترح الرئيس بنينو أكويو تشكيلها للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وأشكال الفساد المنسوبة لإدارة أرويو خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2010. وقضت المحكمة بأن اللجنة انتهكت قوانين المساواة في الحماية باستهدافها مسؤولين سياسيين بعينهم من المشتبه في تورطهم في الفساد.

وفي 10 ديسمبر/كانون الأول، شهد الرئيس أكويو توقيع القواعد والأوامر التنفيذية للقانون الجمهوري رقم 9745 لتصبح قانوناً ساري المفعول؛ ويقضي هذا القانون، المعروف باسم قانون مناهضة التعذيب، بتجريم التعذيب

انتقالات

والمصالحة؛ وكانت تلك اللجنة الأممية قد أنشئت في يونيو/حزيران 2010 للتحقيق في الفظائع التي رُعم وقوعها إبان الحرب الأهلية. واستجابة لمطالب أحزاب المعارضة، أوضحت الحكومة في 30 ديسمبر/كانون الأول أن أعضاء اللجنة الأممية لن يتم منحهم تأشيرات إلا للإدلاء بشهادتهم؛ ولن يسمح لهم بإجراء تحقيق مستقل.

- “Sri Lanka’s Lessons Learnt and Reconciliation Commission (LLRC) tenure extended,” *Asian Tribune* <http://www.asiantribune.com/news/2010/11/07/sri-lanka%E2%80%99s-lessons-learnt-and-reconciliation-commission-llrc-tenure-extended>
- “Sri Lanka says U.N. panel can not conduct own war crimes probe,” *Reuters* <http://af.reuters.com/article/worldNews/idAFTR6BT11820101230>

تيمور الشرقية

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني، حث الزعيم السابق للميليشيا يوريكو غوتيريس الحكومة الإندونيسية على إلغاء قرارات الاتهام الصادرة ضد الميليشيا السابقة، وقوات الأمن الإندونيسية، والمسؤولين الحكوميين المتهمين بالضلوع في أعمال العنف التي شهدتها تيمور الشرقية عام 1999. ومن المعتقد أن أكثر من 400 مقاتل سابق قد تورطوا في انتهاكات تعد بمثابة "جرائم خطيرة" ارتكبت أثناء الحوادث التي اكتتفت استفتاء استقلال تيمور الشرقية عام 1999. ويملك المدعي العام لتيمور الشرقية سلطة إلغاء قرارات الاتهام.

- “403 Mantan Pejuang Integrasi Timtim Berstatus DPO,” *Media Indonesia* <http://www.mediaindonesia.com/read/2010/11/27/184429>

أوروبا

يوغوسلافيا السابقة

أنشأ مجلس الأمن الدولي في 22 ديسمبر/كانون الأول الآلية الدولية المتبقية للمحاكم الجنائية، وهي آلية ذات فرعين تُعنى

وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية واللا إنسانية والمهينة. وقد تم هذا التوقيع أثناء الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وإحياء الذكرى الثانية والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- “Philippines high court rules ‘truth commission’ unconstitutional,” *Jurist* <http://jurist.org/paperchase/2010/12/philippines-high-court-rules-truth-commission-unconstitutional.php>
- “Anti-torture rules inked,” *Journal Online* <http://www.journal.com.ph/index.php/national/24024>

جزر سليمان

أدلى 22 من النساء والشباب بشهادتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة أثناء الجلسات العلنية التي عقدتها اللجنة في العاصمة هونيارا من 22 إلى 26 نوفمبر/تشرين الثاني. وكانت هذه الجلسة العلنية السابعة التي عقدتها اللجنة عام 2010. وقد اتخذ مجلس وزراء جزر سليمان قراراً بتمديد تفويض لجنة الحقيقة والمصالحة – التي تتولى التحقيق في "التوترات" التي شهدتها البلاد خلال الفترة بين عامي 1998 و2003 – لمدة عام.

- “TRC hearing for women, youth,” *Solomon Star* <http://www.solomonstarnews.com/news/national/9059>

سري لنكا

أصدر الرئيس ماهيندا راجاباكسا قراراً في 7 نوفمبر/تشرين الثاني بتمديد تفويض لجنة الدروس المستفادة والمصالحة لمدة ستة أشهر أخرى، مما يتيح لها الفرصة لجمع الأدلة، وعقد جلسات الاستماع، وصياغة تقريرها النهائي. وكانت اللجنة المؤلفة من ثمانية أعضاء قد تم تشكيلها في مايو/أيار 2010 بغية التحقيق في الأحداث التي وقعت في إطار الصراع الأهلي في سري لنكا خلال الفترة بين عامي 2002 و2009.

وقد عدلت الحكومة السري لنكية عن قرار سابق لها يقضي بحظر مشاركة الأمم المتحدة إذ أعلنت في 18 ديسمبر/كانون الأول السماح للجنة أممية مؤلفة من ثلاثة أعضاء بإجراء مشاورات مع لجنة الدروس المستفادة

انتقالات

أسطول المساعدات الذي اخترق الحصار البحري الإسرائيلي قرب سواحل غزة، مما أسفر عن مقتل تسعة نشطاء أترك. ولا تزال إسرائيل وتركيا مختلفتين حول أسلوب صياغة هذا العرض، إذ تعرب الصيغة الإسرائيلية المقترحة عن "الأسف" لوقوع الحادث، بينما يطالب المسؤولون الأترك باعتذار رسمي.

- "Israel offers compensation for Gaza flotilla deaths," *Guardian*
<http://www.guardian.co.uk/world/2010/dec/09/israel-offers-compensation-gaza-flotilla-deaths>

لبنان

في 9 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت المحكمة الخاصة بلبنان، التي تساندها الأمم المتحدة، أن قرارات الاتهام في قضية اغتيال الحريري عام 2005 سوف تتم إحالتها للتصديق عليها خلال الأسابيع المقبلة. وقال حزب الله، وهو منظمة مسلحة، إنه يتوقع أن توجه المحكمة الاتهام له، محذراً من أن ذلك سوف تكون له عواقب وخيمة. وقد أثار ذلك مخاوف من تقويض استقرار البلاد وعودة شبح العنف. يُذكر أن المحكمة الخاصة بلبنان المختصة بالتحقيق في الهجوم الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و22 آخرين عام 2005.

ومن جهة أخرى، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ في 17 ديسمبر/كانون الأول أن الحكومة اللبنانية تعترم إطلاق مبادرة لتقديم المساعدات لضحايا الألغام والقنابل العنقودية. وينطوي المشروع على إتاحة دورات تدريبية لإعادة التأهيل البدني للضحايا عام 2011، ومنحهم قروض تمكّنهم من القيام بمشروعات صغيرة.

- "Lebanon approaches new year with crises hanging," *Daily Star*
http://www.dailystar.com.lb/article.asp?editon_id=1&categ_id=1&article_id=123113
- "Government to assist cluster-bomb victims," *Daily Star*
http://www.dailystar.com.lb/article.asp?editon_id=1&categ_id=1&article_id=122646

المغرب

باستكمال المهام المتبقية من عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا والمحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة.

ومن المقرر أن يبدأ الفرع الخاص بيوغسلافيا السابقة عمله في الأول من يوليو/تموز 2013، ومن المعلوم أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا تهدف إلى الانتهاء من جميع قضاياها قبل حلول هذا العام، فيما عدا قضية رادوفان كراديتش التي من المزمع الانتهاء منها عام 2014. ولا يزال متهمان رئيسيان تسعى المحكمة للقبض عليهما طليقين، وهما راتكو ميلاديتش وغوران هاجيتش. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر "رواندا" ص 4.

- "Security Council sets up new body to finish work of UN war crimes tribunals," *Accra Mail*
http://accra-mail.com/index.php?option=com_content&view=article&id=30244

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

العراق

في 23 نوفمبر/تشرين أصبح العراق الدولة العشرين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت رسمياً الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 23 ديسمبر/كانون الأول، أي بعد 30 يوماً من تصديقها من قبل 20 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

- "UN forms anti kidnap body," *AFP*
http://www.channelnewsasia.com/stories/afp_world/view/1100906/1.html

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة

أعلن المسؤولون الإسرائيليون في 9 ديسمبر/كانون الأول عن اقتراح حكومي بدفع تعويض قدره 100 ألف دولار لكل من عائلات المواطنين الأترك الذين قتلوا أثناء الهجوم الإسرائيلي على الأسطول التركي المحمل بالمساعدات إلى غزة في مايو/أيار 2010. ففي 31 مايو/أيار، شنت قوات الكوماندوز الإسرائيلية هجوماً على

انتقالات

في ديسمبر/كانون الأول، نشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ملحقات للتقرير الصادر عام 2010 بشأن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ويسهب التقرير في وصف ما حققه المجلس الاستشاري في مجال تقصي الحقيقة، والتعويضات الفردية والمجتمعية، والإصلاحات المؤسسية والقانونية. وتوثق الملاحق حالات معروفة لضحايا الاختفاء القسري، وتضم أسماء المستفيدين من التعويضات، وتشتمل على استعراض لعمل المجلس الاستشاري في مجالات الإصلاح القانوني والمؤسسي. ومن المزمع إصدار ملحق رابع قريباً بشأن التعويضات المجتمعية.

- “Publication of the Annexes of the Follow-up Report on the Implementation of the IER’s Recommendations,” *CCDH* <http://www.ccdh.org.ma/spip.php?article4283&lan=eng>

المسرح والعدالة الانتقالية في أفغانستان: إتاحة المجال للتغيير

بدأ استخدام المسرح المحلي في أفغانستان باعتباره وسيلة من وسائل العدالة الانتقالية لتتيح الفرصة للضحايا لإسماع صوتهم، وتهدئ حوافز إيجابية لبناء السلام. ويعتبر المركز الدولي للعدالة الانتقالية في هذا التقرير الجديد أن المسرح يتيح للضحايا "مجالاً آمناً" لبحث تجاربهم ومعاناتهم من الصراع، واستكشاف سبل المحاسبة. ومحور التركيز الرئيسي هنا هو الحوار الذي يسمح للمشاركين باقتراح الحلول، وبحث خطط التغيير، والتدريب على النشاط الاجتماعي.

- “Theater and Transitional Justice in Afghanistan: Creating Space for Change,” ICTJ (http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ_AFG_theaterbriefing_pb2010.pdf)

المركز الدولي للعدالة الانتقالية ونوع الجنس والعدالة الانتقالية

لقد شاع العنف القائم على نوع الجنس شيوياً مطرداً في الصراعات الأخيرة في مختلف أنحاء العالم. وكثيراً ما يُقابل مثل هذا العنف باستخفاف ولا مبالاة باعتباره من العواقب المؤسفة للصراع، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع ظاهرة إفلات الجناة من المحاسبة والعقاب على هذه الجرائم. وقد أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية صحيفة وقائع تسلط الضوء على عمل برنامج إنصاف المرأة الذي يسعى لتعزيز الحقيقة والعدالة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بنوع الجنس.

- “ICTJ, Gender, and Transitional Justice,” ICTJ (http://www.ictj.org/static/Factsheets/ICTJ_GenderJustice_fs2010.pdf)

سيراليون: تقرير مقدم للمراجعة الدولية الشاملة للدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

يفحص هذا التقرير الذي قدمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية ما أحرزته سيراليون من تقدم في تنفيذ التزاماتها

المطبوعات

الأطفال ولجان الحقيقة

يستكشف تقرير "الأطفال ولجان الحقيقة"، الذي أصدره المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، دور الأطفال في حالات ما بعد الصراعات، ويقترح أساليب لإشراك الأطفال في عمليات العدالة الانتقالية. ويهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات مفيدة لعمل لجان الحقيقة والمدافعين عن حقوق الطفل من الأفراد والمنظمات، والخبراء القانونيين، وغيرهم من المهنيين في جهودهم لحماية حقوق الأطفال المشاركين في إجراءات تقصي الحقائق والمصالحة. ويتضمن التقرير تحليلاً لأفضل الممارسات الناشئة، ويوصي بطنافة من السياسات والإجراءات اللازمة لمشاركة الأطفال في لجان الحقيقة.

- “Children and Truth Commissions,” UNICEF (http://www.ictj.org/static/Publications/children_truth_commissions_eng_2010.pdf)

الإفلات من العقاب أم المصالحة أثناء المرحلة الانتقالية في بورما

في هذا التقرير الموجز، يتناول المركز الدولي للعدالة الانتقالية بحث وتحليل الانتخابات الأخيرة في بورما، واندلاع الصراع المسلح، ورفع الإقامة الجبرية عن أونغ سان سو تشي في نوفمبر/تشرين الثاني. ويقدم التقرير طائفة من التوصيات الرئيسية للأمم المتحدة والحزب الحاكم في بورما، ويخلص إلى أن الانتخابات وتصاعد أعمال العنف تعد بمثابة خطوة إلى الوراء على الطريق نحو التحول الديمقراطي الحقيقي، ولكن تحرر أونغ سان سو تشي من الإقامة الجبرية قد يتيح بديلاً لخريطة الطريق التي وضعتها المؤسسة العسكرية للمرحلة الانتقالية.

- “Impunity or Reconciliation in Burma’s Transition,” ICTJ (http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ_MMR_transition_pb2010.pdf)

انتقالات

المتعلقة بالعدالة الانتقالية بموجب اتفاقية لومي للسلام والقانون الدولي. ويحلل التقرير مصادقة سيراليون على عدد من مواثيق حقوق الإنسان، مسلطاً الضوء على التقدم المحرز وبواعث القلق فيما يتعلق بالتنفيذ؛ كما يقدم توصيات بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي على الحكومة اتخاذها تيسيراً لإرساء سلام طويل المدى.

- “Sierra Leone: Submission to the Universal Periodic Review of the UN Human Rights Council,” ICTJ
(http://www.ictj.org/static/UPR/UPR_Sierra_Leone_ICTJ_Nov_2010.pdf)

توثيق الحقيقة: إثيوبيا

أصدرت المجموعة المتألّفة للتوثيق دراسة حالة جديدة بشأن إثيوبيا. وكانت المجموعة قد أوفدت بعثة إلى إثيوبيا عام 2009 للاجتماع الى مؤسس مركز التوثيق والأبحاث المتعلقة بالإرهاب الأحمر في إثيوبيا، والسعي لتبيان أنجع الأساليب لإطلاق أنشطة التوثيق في المركز. ونتيجة لذلك، يعد المركز حزمة من المعلومات التي يمكن استخدامها في أغراض تعليمية ولأغراض التواصل الجماهيري.

- “Documenting Truth: Ethiopia,” ICTJ
(http://www.ictj.org/static/Publications/dag_briefing_Ethiopia_2010.pdf)

توثيق الحقيقة: زيمبابوي

أصدرت المجموعة المتألّفة للتوثيق دراسة حالة جديدة حول زيمبابوي. وكانت وحدة الخدمات الاستشارية قد أنشئت عام 2003 لمواصلة ما تم إنجازه في السابق من عمليات إعادة تأهيل ضحايا العنف المنظم والتعذيب. ونظراً لأن وحدة الخدمات الاستشارية هي مؤسسة للرعاية الصحية، فإنها في موقع فريد يمكنها من الوصول إلى ضحايا العنف، وتوثيق صورة أكمل لأساليب العنف المستخدمة في شتى أنحاء زيمبابوي. وتتطوي التحديات التي واجهتها وحدة الخدمات الاستشارية وما وضعته من استراتيجيات للتغلب عليها على دروس مهمة لمبادرات مماثلة في مختلف بلدان العالم.

- “Documenting Truth: Zimbabwe,” ICTJ
(http://www.ictj.org/static/Publications/dag_briefing_Zimbabwe_2010.pdf)

إحداث أثر ملحوظ



يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية كبار المنتسبين نجنجو مو محادثات مع المشاركين بعد حلقة نقاش حول العدالة الانتقالية في كينيا في يونيو/حزيران 2010.

وفي اليوم نفسه، أصدرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان حكماً تاريخياً ببطلان القانون البرازيلي لسنة 1979 الذي يقضي بمنح عفو لأفراد الجيش المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحكم العسكري في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ولطالما ساند المركز الدولي للعدالة الانتقالية المحامين في سعيهم لإلغاء قانون العفو؛ واليوم، يشارك المركز مشاركة نشطة في الجهود الرامية لإنشاء لجنة فعالة للحقيقة والمصالحة في البرازيل. هذا، وقد أمرت محكمة الدول الأمريكية البرازيل بمحاكمة الجناة أمام محاكم مدنية؛ وبالتوازي مع جهود البحث عن الحقيقة، فمن شأن مثل هذه المحاكمات أن تتصف الضحايا الذين لبثوا عقوداً يتطلعون لهذه العدالة.

وعلى مدى العام الماضي، بذل المركز الدولي للعدالة الانتقالية جهوداً أوسع نطاقاً من أجل المقاضاة الوطنية لمرتكبي تلك الفظائع، مما يعزز التفكير الاستراتيجي حول مبدأ التكاملية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، استضاف المركز الدولي للعدالة الانتقالية اجتماعاً لمسؤولي الأمم المتحدة، ومسؤولين حكوميين، وأساتذة وخبراء قانونيين، وغيرهم لبحث استراتيجيات تعزيز دور المحاكم الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية في بيئة دائمة التغيير والتحول؛ إذ تنشأ أزمات جديدة وفرص جديدة لفحص أحداث الماضي. وفي نهاية عام 2010، شهد العالم أحداثاً تؤثر على إمكانية وفرص تحقيق العدالة الانتقالية، وتحدد الأثر الذي يمكن للمركز الدولي للعدالة الانتقالية إحداثه في المستقبل.

ففي بورما، شهدت الأشهر القليلة الماضية أحداثاً يمكن أن تكون مؤذناً بتغيير حقيقي أو ربما تشيع آمالاً كاذبة، أو تنذر بجنوح المجتمع الدولي للشعور بالقناعة والرضا عما تحقق. وقد اعتبر الكثيرون انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني بمثابة ترسيخ لأركان النظام الحالي؛ غير أن نظام الحكم العسكري أفرج عن زعيمة المعارضة المطالبة بالديمقراطية أونغ سان سو تشي من الإقامة الجبرية، وقد طالبت بالحوار والمصالحة مع النظام الحاكم.

وبناءً على المعلومات المكتسبة من الرصد الوثيق للأحداث خلال العام الماضي، أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية في ديسمبر/كانون الأول تقريراً جديداً للإحاطة بشأن بورما يدعو التقرير إلى إنشاء لجنة تحقيق تتولى فحص الجرائم المنظمة التي قد تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية بهدف الملاحقة القضائية؛ كما يبين التقرير الخطوات التي تمثل إصلاحاً حقيقياً من جانب الحكومة.

وقد اتخذت خطوات تاريخية في ديسمبر/كانون الأول لتعزيز المحاسبة والمقاضاة الدولية. ففي كينيا، أحرز بعض التقدم على صعيد إنصاف ضحايا أعمال العنف التالية للانتخابات إذ أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في 16 ديسمبر/كانون الأول عن نيتها إصدار أوامر استدعاء لسنة من كبار زعماء أعمال العنف المنظم، في أعقاب الانتخابات الرئاسية عام 2007. ويدعم مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيروبي جهود البحث عن الحقيقة والإصلاح المؤسسي والعدالة الجنائية، من خلال عمله الميداني وبالتعاون مع مجموعات المجتمع المدني المنخرطة في مساعي تعزيز المحاسبة في كينيا.

انتقالات

وسوف يكون مبدأ التكاملية جانباً مهماً من عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية في المستقبل القريب. واليوم، نعكف على مراجعة الأفكار التي انبثقت عن تلك المناقشات، وعن مؤتمر مراجعة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في يونيو/حزيران الماضي، ونحن نخطط لخطواتنا المقبلة.

ومن جهة أخرى، سوف يقوم مكتبنا في كينيا أيضاً برصد عمل المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب محكمة وطنية تم الإعلان عنها مؤخراً، ومن المزمع أن تنتظر في التهم الجنائية الموجهة لجناة آخرين مزعومين. وسوف نواصل في البرازيل دعم عمل لجنة الحقيقة بما لدينا من خبرة في هذا المجال، ونعمل على استثمار هذا العمل في تكوين شبكة إقليمية لدعاة العدالة الانتقالية.

أما في بورما، فلا تزال احتمالات تحقيق التحول الديمقراطي ضعيفة، ولو أنه من المستحيل الجزم بذلك. غير أن العمل الذي نقوم به لمساعدة النشطاء البورميين في جمع وحفظ الأدلة على الفظائع الواسعة النطاق، سوف يضمن – عندما يحين الحين - عدم إفلات مدبري هذه الجرائم من العقاب.

لقد تمكن المركز الدولي للعدالة الانتقالية بفضل دعمكم وتأييدكم من الدفاع عن العدالة والإنصاف في بلدان عديدة، ومن جعل أدوات العدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الدولية والممارسة المحلية. ونحن واثقون من أن هذه السنة أيضاً سوف تأتي بفرص مثيرة، ونتطلع لإطلاعكم عليها أولاً بأول.